1- تمهيد

أصبح هاجس إشكالية التسيير في كثير من المنظمات أهم العوائق التي تحول دون استمرارية المنظمات في نشاطها، فوجب عليها إعادة النظر في أنماط التسيير المتبعة وهذا من خلال مواكبتها لتطورات الخاصة في هذا المجال .

بالإضافة إلى هذا فإن الاعتماد على الطرق التسييرية وفق النظريات الأولية في علم التسيير والإدارة لم يعد كافيا للقضاء على كثير من الإشكالات وتحقيق ماتصبو إليه. فالمرحلية التي مر بها علم تسيير الإدارة كانت لزاما لما تشهده المنظمات من تطورات و خاصة على مستوى المحيط الخارجي و المؤثرات و المتغيرات التي لاتستطيع المنظمة السيطرة عليها.

إن عملية تصنيع المنتجات من حيث كيفية الإنتاج و مكان الإنتاج و نظم الإنتاج تستلزم الإلمام بالعديد من الجوانب و الأبعاد لتحقيق الميزة التنافسية في هذه العملية.

فتصميمات الإنتاج و التي لابد أن يراعى فيها التكلفة و رغبة المستهلكين بالإضافة إلى نوعية المواد الأولية المستخدمة وتأثيرها على المستهلك و التكنولوجيا المستعملة في عملية الإنتاج و تكلفتها. و هذه الاستراتيجية لها الأبعاد التالية:

- نظم الإنتاج و التكنولوجيا المستعملة؛
- التكلفة الإنتاجية ؛
- الجودة و الميزة التنافسية للمنتج.

و يمكن التركيز هنا على تكلفة الإنتاج و مساهمتها في التكلفة الكلية للإنتاج و تناسبها مع التكنولوجيا المستعملة و تقليل أخطاء الإنتاج.

إن الأهمية التي تكتسبها نظم المعلومات من خلال دعم و صنع القرار الاستراتيجي و إن هذا الأخير يتطلب توافر معلومات حيوية و هذه المعلومات تتناول طبيعة المنافسة و نقاط القوة و الضعف في المنظمة و معلومات الأداء السابق و معلومات الفرص و التهديدات البيئية.

و لعل الأهمية الكبرى لنظم المعلومات تكمن في الإمداد بالمعلومات عن الاستراتيجيات الحالية و المقترحة ، تنفيذ الاستراتيجيات و السيطرة عليها .

2- العلاقة بين المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية

اذا كانت المحاسبة العامة تعتمد على تقديم النتائج بصورة عامة مع التفرقة بين السلع والتكاليف حسب نوعيتها ، فان ذلك يعتبر غير كاف من ناحية المساعدة في اتخاذ القرار بالنسبة للمسيريين . رغم اهمية الاحتياجات التي تقدمها .لكن في حالة وجود عدة منتجات بالمؤسسة فان بيانات المحاسبة العامة لا يمكن ان تبين لنا ما هي السلع والخدمات التي تحقق ارباحا للمؤسسة وتكون ذات مردودية .وما هي السلع والخدمات التي تكون مردوديتها سالبة وتحقق خسائر في النتيجة .

ولهذا فان المحاسبة التحليلية تلعب دورا مهما في تحديد الصعوبات السابقة وبالتالي تساهم في عملية وضع الاسس السليمة لعملية اتخاذ القرارات الاكثر دقة.

وهذا بعد معالجة التكاليف بمختلف انواعها ومصادرها واهدافها التي انفقت من اجلها ولتوضيح اكثر نقدم المثال الاتي :

اعباء المحاسبة العامة	المبلغ	بيانات المحاسبة التحليلة	
		المنتوج A	المنتوج B
رقم الاعمال	200.000	%60	%40
انتاج مخزن	100.000	%70	%30
مواد ولوازم مستهلكة	150.000	%45	%55
مصاريف الخدمات	60.000	%50	%50
اعباء اخرى للاستغلال	50.000	45%	55%

الحسابات		المبلغ	بيانات المحاسبة التحليلة	
			المنتوج A	المنتوج B
انتاج السنة المالية	رقم الاعمال	200.000	120.000	80.000
	انتاج مخزن	100.000	70.000	30.000
استهلاك السنة المالية	مواد ولوازم مستهلكة	150.000	67.500	82.500
	مصاريف الخدمات	60.000	30.000	30.000
	اعباء اخرى للاستغلال	50.000	22.500	27.500
نتيجة السنة المالية		40.000	70000	(30.000)

نلاحظ من خلال الجدول ان نتيجة السنة المالية هي : 40.000 دج اما عند التدقيق بناء على معطيات المحاسبة التحليلية فان نتيجة السنة المالية هي مركبة من نتيجتين : النتيجة موجبة 70.000 تخص المنتوج A ، و النتيجة سالبة (30.000) تخص المنتوج B .

ولذا فانه من صالح المؤسسة اتخاذ قرار بالتدقيق في المنتوج الذي يحقق خسارة اما بإعادة هيكلة المنتوج من ناحية الارباح التي يحققها او الكمية المباعة من هذا المنتوج .او من ناحية التكاليف التي تساهم في رفع تكلفة المنتوج مقارنة بخط الانتاج المسطر من المؤسسة .

المحاسبة العامة تسمح بحساب نتيجة السنة المالية عن طريق تقابل التكاليف بالإيرادات ، والتي تكون مصنفة حسب طبيعتها مما يجعل القوائم المالية للمؤسسة تظهر الحسابات العامة دون تجزئتها ومن هنا يمكن ادراج اهم العوائق التي تجعل من المحاسبة العامة قاصرة عن امداد مسيري المؤسسة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار ونذكر منها :

- ✓ ان السطحية في تبليغ البيانات المحاسبية التي تطغى على المحاسبة العامة والمقيدة بقواعد تشريعية تؤكد على الالتزام بالنصوص التشريعية والمنظمة للتسجيل المحاسبي وفق المبادئ المتعارف عليها تحد من عملية التدقيق الجزئي لتركيب الحسابات المؤدية الى حساب نتيجة السنة المالية ،حيث تهتم المحاسبة العامة أكثر بتناظر الحسابات بالتساوي (احترام مبدأ القيد المزدوج ،تسلسل عملية التسجيل المحاسبي ...) ولا تفي بالغرض للمسيرين من ناحية بناء قاعدة لاتخاذ القرار .
- ✓ ابراز نتيجة السنة المالية بصيغة إجمالية : دون ابراز التفصيل لمختلف خطوط الانتاج المساهمة في تركيب النتيجة وماهي الخطوط ذات المردودية العالية ومن هي الخطوط المؤثرة على تقليص النتيجة.
- ✓ المحاسبة العامة لا تأخذ بعين الإعتبار التعويضات على رأس المال الخاص (والتي يطلق عليها بأجرة عمل المستغل مطابقة مع الفوائد على الاقراض ضمن تكلفة الفرصة البديلة المعبر عنها بسعر الفائدة المعطى في البنوك) على اعتباره يدمج ضمن عناصر التكلفة في المحاسبة التحليلية ضمن التكاليف العامة ذات العلاقة .